

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٠٥٣ لسنة ٢٠٢٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ؛

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية وتعديلاته ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٥ لسنة ٢٠٢٠ بتكليف

السيد/ حسن عبد الشافي أحمد - بالقيام بأعمال رئيس هيئة الرقابة الإدارية لمدة عام

وذلك اعتباراً من ٢٠٢٠/٨/٣٠ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦١٩ لسنة ٢٠١٨ بتفويض رئيس هيئة

الرقابة الإدارية في بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما عرضه رئيس هيئة الرقابة الإدارية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يقوض السيد/ حسن عبد الشافي أحمد - رئيس هيئة الرقابة الإدارية في مباشرة

اختصاصات رئيس مجلس الوزراء المنصوص عليها في المادتين (١٥ ، ٥١)

من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بالنسبة للأعضاء والعاملين بهيئة الرقابة

الإدارية عدا وظائف الإدارة العليا .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٦ صفر سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ١٣ أكتوبر سنة ٢٠٢٠ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي